تقديم مركز نهوض للدراسات والبحوث

استقرَّ علم أصول الفقه في بنية العلوم الإسلامية علمًا معياريًّا وميزانًا ضابطًا لعلوم الفقه والعمل؛ إذ به تُعرف وجوه الاستنباط، وتُضبط طرائق الاستدلال، وتُحرَّر مناطات الأحكام، وتُرسم حدود الاجتهاد، وينتظم النظر في أدلة الشريعة على وجهٍ مُحكَم، جامعٍ بين الرواية والدراية، والنقل والعقل، والترجيح والتغليب، والقواعد والمقاصد. ولِما لهذا العلم من منزلة رفيعة في نسق المعارف الإسلامية، وما له من وظيفة بيانية وتشريعية في ضبط الأحكام ومنهجية استنباطها، فقد كان من الطبيعي أن يسترعي نظر الباحثين الغربيين -خاصةً في العقود الأخيرة التي شهدت ميلًا متزايدًا لدى دوائر الاستشراق المعاصر إلى تناول النظرية الأصولية- فيُعملوا أدواتهم في تأمُّله وتحليله، والتأريخ له، وتأويل مفاهيمه، وتنزيلها على ضوء نظريات ومناهج وأدوات مختلفة: قانونية وتاريخية وفلسفية واجتماعية.

إلَّا أن هذه العناية الاستشراقية، وإن اتسع نطاقها وتنوَّعت مشاربها، لم تَسلَم في كثير من أطوارها -على ما فيها من اجتهاد وثراء أحيانًا- من اختلال في المنهج، وانحياز في التقدير؛ إذ تسرَّبت إليها -في مواضع عديدة- تحكُّمات أيديولوجية، وانزلاقات تفسيرية مأسورة لمركزية ثقافية مغايرة، أو أجندة سياسية وظيفية، خاصةً في زمن التوسُّع الاستعماري؛ وهو ما جعل كثيرًا من تلك القراءات تُسقط النظرية الأصولية على شبكات مفهومية وافدة، أو تُنزلها على نماذج تحليلية لا تفي بخصوصياتها، أو تُحاكمها إلى أنساق معرفية أجنبية عنها. فكان من أثر ذلك أن جاء فهمهم لها مجتزأ، وقراءتهم لها مُشوَّشة السياق، مضطربة البناء.

ورغم ذيوع هذه المقاربات وتداولها في أروقة البحث في العالم الإسلامي، فإنها لم تلقَ بعدُ معالجة نقدية تستوفي شروط الفحص العلمي، وتنهض إلى مستوى التفكيك المفهومي والمراجعة المنهجية، بل ظلَّ الخطاب المتولد عنها يتسلَّل إلى الدرس الإسلامي دون غربلة ولا تمحيص، بل كثيرًا ما يُساق بوصفه معرفة علمية

محايـدة. وفي هذا السـياق، يأتي كتاب «**النظرية الأصولية في الخطاب الاستشـراقي المعاصر: من معرفة المنهج إلى منهج المعرفة**» للدكتور الحسـان شـهيد، ساعيًا إلى فحص هذا الخطاب الاستشراقي وتحقيق القول فيه، لا على جهة الردِّ المحض، ولا على جهة المصادرة، بل الاسـتقصاء الهادئ، والتحقيق العلمي الذي يستلهم مناهج الأصوليين، ويستنطق النصوص والقراءات من داخلها، بما يليق بمقام العلم وأهله.

وقـد عمـد المؤلِّف في ذلك إلى الجمـع بين وجهين متكاملين: **أولهما**: «معرفة المنهـج»، أي النظـر في المنهج الذي شُـكِّل بـه الخطاب الاستشـراقي المعاصر في مقاربتـه للنظريـة الأصولية، ومـا في هذا المنهج من مقدمات ومحددات وسـياقات. **وثانيهما**: «منهج المعرفة»، أي اختبار الخطاب ذاته، ونقده من داخل النظر الأصولي، ومساءلة نتائجه في ضوء ما استقرَّ في مدونات العلم من قواعد وأصول ومقاصد.

وقد حرص المؤلِّف -في سـلوكه هذا المسـلك المركَّب- على التأنِّي في تحرير الإشـكال، دون الانجرار إلى مسـاجلة الأشـخاص أو الوقوف عنـد نواياهم؛ إذ جاء التحليل قائمًا على تتبعٍ واسـعٍ للنصوص الاستشـراقية، وملاحظة أنماطها، وتحليل لغتها، ورصد مواردها، دون تعميم ولا تهوين. وتمثَّل في ذلك أعمال عددٍ من أعلام الاستشراق، ممن كان لهم الأثر الأكبر في تشكيل صورة أصول الفقه في الدراسات الغربيـة المعاصـرة، كجوزيف شـاخت، ونويل كولسـون، وجورج مقدسـي، ووائل حـلاق، وجوزيـف لاوري، وكيفن راينهارت، وروبير كليف، وشـيرمان جاكسـون، وغيرهم ممَّن تناولوا علم أصول الفقه من زوايا متعدِّدة.

وهـو جهـدٌ لا يقـف عند حدود المسـاجلة والنقد، كما أسـلفنا القـول، بل يندرج ضمن مشـروعٍ علميٍّ أوسـع يروم تحريـر أدوات النظر من سـلطة النموذج المعرفي الغالب، واسـترداد المبادرة في مسـاءلة الخطاب الغربي عن مآلاته المنهجية، وذلك على أسـاسٍ من التحقيق العلمي، والتقعيـد الأصولي، والتوازن في الموقف، ضمن تفاعلٍ علميٍّ راشدٍ بين البيئات البحثية الإسلامية ونظيراتها في العالم الغربي.

ينتظم الكتاب في **أربعة فصول** مترابطة، تسـبقها **مقدمات أساسـية** تُمهّد للإشكال المعرفـي والمنهجـي الـذي يتناولـه المؤلـف، وهـو تفكيـك الخطاب الاستشـراقي

المعاصر في قراءته للنظرية الأصولية في الفكر الإسلامي. فيعالج في **الفصل الأول** المفاهيم المركزية التي يتأسَّس عليها الكتاب، كالنظرية الأصولية، والاستشراق المعاصر، محددًا حدود كل مفهوم ومجاله التداولي، ومُبررًا تخصيص النظرية الأصولية دون غيرها من العلوم الإسلامية. كما يتتبَّع هذا الفصل بدايات الاتصال بين المستشرقين وعلم أصول الفقه، ويقف على دواعي اهتمامهم به، بما فيها من خلفيات علمية، ومنطلقات ثقافية، وأهداف قانونية وسياسية، ثم ينتقل إلى تحليل السياقات الثلاثة التي تشكَّلت فيها النظرية الأصولية كما فُهمت في الدراسات الاستشراقية: السياق التاريخي الذي يعيد النظر في نشأة علم أصول الفقه ومراحل تطوره، والسياق السياسي الذي يربط العلم بموقعه في منظومة السلطة والتشريع، والسياق المذهبي الذي يظهر فيه أثر الاختلاف الفقهي والطائفي في تشكيل الوعي الاستشراقي بهذا العلم.

أما **الفصل الثاني** فيركِّز على تحليل الكيفية التي قارب بها المستشرقون أدلة أصول الفقه، وذلك من خلال تصنيفها إلى أدلة نقلية أصلية وأخرى اجتهادية تبعية، ليكشف عبر هذا التحليل عن مدى الفهم أو الخلل المنهجي الذي لازم هذه القراءات. ومن ثَمَّ يناقش تمثلات المستشرقين لأدلة القرآن والسُّنة والإجماع وعمل أهل المدينة، موضحًا كيف تعاملت هذه الدراسات مع المفهوم الدلالي والتشريعي للنص، وكيف أُسقطت التصورات الغربية عن القانون على البنية الإسلامية. ثم ينتقل إلى تحليل القراءات الغربية لأدلة الاجتهاد، كالقياس، والاستحسان، والاستصلاح، والعرف، مشيرًا إلى مكامن الانقطاع المعرفي في فهم تلك الأدلة من حيثُ وظيفتها ومجالها وسياقها التاريخي.

أما **الفصل الثالث** فيخصِّصه المؤلف لعرض بنية النظرية الأصولية وتحليلها من جهة نسقها ومقاصدها، كما قرأها الاستشراق. فيعرض في البداية لمجموعة من القضايا المركزية التي تُشكِّل معالم هذا النسق، مثل البيان، والثنائيات الحاكمة، والتعليل، والاجتهاد، وتداخل علم الكلام والمنطق مع علم الأصول، ثم يتبع ذلك بتحليل مقاصد النظرية الأصولية كما ظهرت في القراءة الغربية، وذلك في أبعادها

العمليـة والعلمية والأخلاقية والمصلحية. ويكشـف هذا الفصل عن درجة التبسـيط والاختـزال والتجـزيء التـي حكمـت كثيرًا من هـذه المقاربات، خاصةً حين تُسـلّط أدوات الفلسـفة الغربية أو نظريات القانون الحديث على علم تشـكَّل في سياق ديني وتاريخي مغاير تمامًا.

وينتقـل المؤلف فـي **الفصل الرابع** من التحليل إلى النقد المباشـر، فيرصد جملةً مـن الآفات التي يعانيها الخطاب الاستشـراقي فـي تعامله مع علم أصول الفقه، على المسـتويات العلمية والمنهجيـة والأخلاقية، مثل ضعف التخصُّـص، والانتقائية في اختيار النصوص، والتعميم، والتأويل القسري، ثم يستعرض كيف امتدَّ هذا الخطاب إلـى الداخـل الإسـلامي، إما عبـر تمثلات فكرية غربيـة خالصة، وإما مـن خلال تَبنٍّ جزئيٍّ لمقولاته من قِبَل بعض المثقفين العرب والمسـلمين، مما أفرز مظاهر متعدِّدة من الغربة والاغتراب والتغريب.

ويُختتـم الكتاب **بخلاصة تحليلية مركَّبة** تسـتعرض أبـرز النتائج التي توصَّل إليها الباحـث، ثـم يقترح آفاقًا مسـتقبلية للبحث في هذا الميـدان، داعيًا إلى تجاوز مرحلة التلقي السـلبي للنقد الغربي، والسـعي نحو تأسـيس خطاب نقدي من داخل الحقل الأصولي ذاته، يستوعب المنجزات الحديثة دون أن يُسلِّم بها تسليمًا مطلقًا.

هذا، ويأتي هذا الكتاب في سـياق الجهود العلمية التي يضطلع بها **مركز نهوض للدراسـات والبحوث** في الدراسـات الفقهية والأصولية، وفي إطار مشـروعه الرامي إلى ترسيخ الوعي النقدي بمنهجية رصينة، تُزاوج بين استئناف النظر في علوم الشريعة مـن داخـل نسـقها التأصيلـي، وبين الانفتـاح العقلاني علـى أدوات الفكـر المعاصر ومناهجه. ومن هذا المنطلق، يندرج هذا العمل ضمن سلسلة من إصدارات المركز التي تسعى إلى تحرير المفاهيم، والوقوف على البنى الخطابية، وإعادة قراءة التراث الفقهي والأصولي في ضوء مستجدات الفكر القانوني والتحليلي، كما في إصدارات المركز السابقة التي تناولت مسائل النظام القانوني الإسلامي وأصوله وتاريخه، كما فـي كتاب «**في أصول النظام القانوني الإسـلامي**» وكتاب «**فـي تاريخ النظام القانوني الإسـلامي**» لمحمد أحمد سـراج، وتحليل وظائف الفتوى في السياقات المعاصرة،

كما في كتاب «**كيف يفكر المفتون**» للينا لارسن، وإعادة تقويم منزلة الشريعة من جهة مرونتها وإمكان تفعيلها، كما في كتاب «**المرونة الفقهية ومنزلة الشريعة**» لسهيرة صديقي، فضلًا عن معالجة العلاقة بين الفقه والسياسة، كما في كتاب «**الفقه والدولة والسلطان**» لسامي عبد الله أيوب، إلى جانب اهتمام المركز بالمدوَّنات الموسوعية الكبرى مثل «**مرجع أكسفورد في الفقه الإسلامي وأصوله وتاريخه**» بتحرير أنور إيمان ورومي أحمد، وتاريخ التكوُّن الأوَّلي للفقه الإسلامي وأصوله، كما في كتاب «**الفقه الإسلامي في حقبته التأسيسية: دراسة في فقه أهل الكوفة**» لظفر إسحاق الأنصاري.